

آثار اليورو على الاقتصاد الليبي

د. محمود عبد الحفيظ المغبوب - أ. ثريا علي حسين الورفلي
أكاديمية الدراسات العليا ليبيا

مقدمة

حقق الاقتصاد العالمية خلال العام الحالي أقوى معدل نمو له خلال ثلاثين عاماً تقريباً وإن المهتمين بحركة الاقتصاد العالمي يتوقعون ألا تأتي الرياح بما تشتهي سفن الاقتصاد العالمية وبالأخص على الاقتصاد العربي للعام المقبل. ورغم أننا نعيش حالياً مرحلة الانفتاح الاقتصادي وعصر العولمة، والعالم من حولنا يعج بالتكتلات والمنظمات الاقتصادية الفاعلة رغم التباعد والاختلافات الثقافية بينها إلا أنها تمكنت بفضل الإرادة القوية والرغبة الحقيقية من تنفيذ قراراتهم واتفاقاتهم بما يخدم شعوبهم اقتصادياً على الأقل. وفي المقابل يعيش العالم العربي حالة اللامبالاة والجمود في النهوض باقتصاديته، بل إنه تشكل في بوتقة التبعية ليخلق في أسوأ صورة له من واللاتأثير، رغم أن الوطن العربي قد سبق أوروبا في التكوينات الرسمية، إلا أن شعوب المنطقة لم تصل إلى مرحلة حصاد الثمار التي توصلت إليها الشعوب الأوروبية ذلك لكونهم لا يدركون من أين يجب أن تكون البداية ولا يزالوا تائهون بينما معظم شعوب العالم في طريق البناء وقد حددوا معالم الطريق على الأقل. بدأت التكوينات الرسمية للشعوب الأوروبية مع عام 1957 ف بنشأة الاتحاد الأوروبي، متكوناً من خمسة عشر دولة ليصبح في العام 2004 ف، تجمعاً من خمسة وعشرون دولة، بالرغم من الاختلافات اللغوية والصراعات التاريخية بينها والاختلافات الثقافية وهكذا أصبحت أوروبا حالياً الكتلة الاقتصادية الأولى في العام والكتلة البشرية الثالثة بعد الصين والهند.

جاء ميلاد العملة الأوروبية الموحدة ((اليورو)) ليؤكد نجاح تجربة الأوروبيين وعزيمتهم لتجاوز كافة المعوقات والحواجز المتراكمة في الماضي. وفي إطار ما تقدم ستقوم هذه الورقة بمناقشة مجموعة من المحاور أهمها:

1- الآثار المتوقعة لليورو على اقتصاديات الدول العربية بصورة موجزة للوقوف على التحديات التي يفرضها والفرص التي يُتيحها.

2- توضيح الآثار المتوقعة لليورو على الاقتصاد الليبي، حيث أن ليبيا تُعد إحدى الدول العربية النفطية التي تربطها شراكة اقتصادية ذات وزن معتبر مع دول الاتحاد الأوروبي وكونها قريبة جغرافياً وتأثر سلباً وإيجاباً بأوروبا، فهي تبعد عن مالطا مثلاً أقل من 300 كم وتتوسط الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

1.1- بداية النظام النقدي الأوروبي

1.1.1- لجنة وارنر Warner Committee : في نوفمبر 1969 ف تم تشكيل لجنة أوروبية أطلق

عليها "الجنة وارنر" (1) ذلك لتقوم بوضع خطة مفصلة لتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية بصورة تدريجية، وقد قدمت هذه اللجنة تقريرها في عام 1971 ف، واقترحت إنشاء اتحاد نقدي أوروبي خلال فترة تتراوح من 7-10 سنوات ولكن قبل تنفيذ توصيات هذه اللجنة قامت الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ واحد من أخطر القرارات الاقتصادية في ذلك الوقت، وهو قرار وقف تحويل الدولار إلى ذهب، وهو ما أحدث ارتباكاً في النظام النقدي.

(1) مغاوري شلبي، اليورو 2002 : اليورو ... من الفكرة إلى جيوب الأوروبيين، انظر في ذلك:



2.1.1 الثعبان داخل النفق : تغلب الإتحاد الأوروبي على الموقف الذي فرض عليه من خلال استحداث نظام أطلق عليه نظام "الثعبان داخل النفق" (1) وهو نظام نقدي يسمح بهامش تذبذب لل عملات الأوروبية حول سعر محوري للدولار بنسبة 2.25% .

وهامش تذبذب حول سعر مركزي بين العملات الخاصة بالدول الأعضاء يتراوح بين +1.25% ولكن نظام الثعبان داخل النفق أدى إلى حدوث بعض المشاكل وتدهور لبعض عملات الدول الأعضاء ، ولذلك كان لابد من البحث عن نظام بديل.

3.1.1 معاهدة ما سترخت "Maastricht" : كان النظام البديل لفشل نظام الثعبان داخل النفق ما قامت به الدول الأوروبية الأعضاء من تحسينات على معاهدة روما، وذلك من خلال التوقيع على معاهدة جديدة في "ماسترخت" (2) في فبراير 1992 ف ، ودخلت حيز التنفيذ عام 1993 ف ، وتم إعلان قيام الوحدة الاقتصادية بين الدول الأوروبية في احتفالات صاخبة شاهدها العالم كله في يناير 1993 ف. وقد حددت اتفاقية ماسترخت مراحل الوصول إلى إصدار عملة موحدة ، وهي ثلاث مراحل كما يلي (3) :-

المرحلة الأولى : ركزت فيها الدول الأعضاء على الوصول إلى درجة عالية من التقارب في السياسات الاقتصادية والنقدية، وان تتجنب حدوث عجز مفرط في موازنتها العامة أو زيادة كبيرة في الديون الحكومية ، وقد انتهت هذه المرحلة بنهاية عام 1993 ف.

المرحلة الثانية : اهتمت المرحلة بتنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج الاقتصادية لتحقيق التقارب المطلوب بين الدول في المجال الاقتصادي ، وذلك من خلال تحقيق معدلات متقاربة في بعض المؤشرات الاقتصادية.

المرحلة الثالثة : وهي المرحلة التي تم فيها الإعلان عن ميلاد العملة الأوروبية "اليورو" وتم تثبيت أسعار صرف عملات الدول المشاركة فيها بصورة نهائية ، حيث انه ليس كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أعضاء في اليورو.

1-2 ظهور اليورو في الأسواق العالمية : بدأ اليورو بداية قوية وسلسلة دون مشاكل خلال تعاملات أخذت طابع الحذر بأول يوم للتداول الفعلي له في الأسواق العالمية . بدأ التعامل باليورو مرتفعاً عن السعر الذي حدد له وهو 1.6675 دولار (4)، وذلك وسط توقع الخبراء أن يزداد ارتفاعاً خلال بدايات التعامل به مع تدخلات للبنك المركزي الأوروبي للحد من الارتفاع الشديد له ، وذلك من أجل عدم تأثر القدرة التنافسية للصادرات الأوروبية في الأسواق العالمية .

أكد اليورو انه عملة مستقرة وقادرة على منافسة الدولار الأمريكي خلال بداية صدوره حيث حقق اليورو 1.3 دولار أمريكي ، وقد استطاع تحقيق تطور كبير اتجاه الدولار الأمريكي وبلغ متوسط قيمته 1.5 دولار خلال الفترة من 2002 ف إلى 2003 ف(5) وحالياً (فبراير 2005) في حدود 1.32 دولار.

1-3 اليورو والاقتصاد الأمريكي :

1.3.1 التوقعات المستقبلية: إن كثيراً من الخبراء والمحللين يرون أن اليورو سيؤثر على الدولار ويحد من هيمنته على الاقتصاد العالمي في الأجل الطويل وذلك من خلال :

(1) مغاوري شلبي، اليورو 2002 : اليورو ... من الفكرة إلى جيوب الأوروبيين، مرجع سابق .

(2) المرجع السابق مباشرة.

(3) محمد أيوب غالب ، عبد الحميد الأخضرية شبكة نائل، اليورو الواقع والتحديات ، انظر في ذلك :

<http://www.neyl.free.fr/research/euro/>

(4) توفيق المراتي ، اليورو العملة الأوروبية الموحدة وأثارها على الاقتصاد الأوروبي والاقتصادات العربية - أثر اليورو على أداء الاقتصاد الأوروبي ، انظر في ذلك :

http://www.us.moheet.com/asp/show_f2.asp?do=12222386.

(5) المرجع السابق مباشرة .

التجارة الدولية : من المرجح أن تأثير اليورو في حركة التجارة الدولية سيزداد وذلك لأنه سيعمل على تحويل التجارة إلى داخل الاتحاد الأوروبي، أيضا قيام دول الاتحاد الأوروبي بتسعير صادراتها باليورو وتصديرها على أساس قبول اليورو لتسوية ثمنها بدلاً عن الدولار المستخدم بين الدول الأوروبية سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على اليورو، وخاصة من الدول التي يعتبر الاتحاد الأوروبي شريكاً تجارياً لها مثل دول شرق أوروبا، والدول العربية والدول الأفريقية وغيرها . في ذات الوقت سوف تؤدي حاجة هذه الدول للعملة الأوروبية "اليورو" لتسديد ثمن وارداتها من الاتحاد الأوروبي إلى لجوئها إلى تسعير صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي باليورو أو إلى تكوين احتياطي باليورو أو الحصول على قروض باليورو ، أو لتسديد العجز في موازينها التجارية(1).

ويرى خبراء معهد البحوث الاقتصادية في ميونخ بألمانيا أن اليورو سوف يؤثر على الدولار من خلال حركة التجارة الدولية ، وخاصة في مجال تجارة السلع الصناعية ، ذلك لأن دول الاتحاد الأوروبي تحتل المركز الأول في تجارة هذه النوعية من السلع على مستوى العالم أما فيما يتعلق بالتجارة الدولية للمادة الخام فمن المتوقع أن يظل الدولار هو المسيطر عليها وهذه المواد هي : البترول والمعادن والقطن وغيرها من المواد الخام التي تسعر بالدولار .

الودائع والاستثمارات : يتوقع أن تؤدي زيادة فرص النمو في ظل الوحدة النقدية الأوروبية إلى زيادة الثقة باليورو من قبل المودعين والمستثمرين على حد سواء، وسوف يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الودائع والاستثمارات باليورو، وذلك على حساب الودائع والاستثمارات بالدولار الأمريكي وهناك تفاوت في الآراء حول الحصة التي سوف يستحوذ عليها كل من الدولار واليورو في الأسواق الدولية ، فإن "فريد برجستين" رئيس معهد الاقتصاديات الدولية بواشنطن يعتقد بأن كل من الدولار واليورو سوف يستحوذ على 40% من العمليات المالية (2)، في حين أن معهد البحوث الاقتصادية بميونخ بألمانيا يقدر أن نصيب اليورو في حجم الودائع العالمية سوف يصل إلى حوالي 30% بدلاً عن 14% التي تمثلها عملات الدول الأوروبية ، وإن ذلك سيتم على حساب تراجع نصيب الدولار بنسبة 10% ، خاصة في ظل تحول كثير من المصارف المركزية (50%) في تغطية أرصدها من الدولار إلى اليورو نتيجة انخفاض الدولار و تقاوم العجز التجاري الأمريكي و تراجع سعر العملة الأوروبية إلى ما يزيد عن 40% مقابل اليورو ، حيث تبلغ ديون أمريكا الداخلية والخارجية سبعة تريليون و أربعمائة مليار دولار لأوروبا وآسيا و بالأخص من ألمانيا واليابان في نهاية 2004 ف. ومن المتوقع زيادتها خاصة إذا ما ازدادت مغامرات أمريكا العسكرية.

2.3.1 مؤشرات عن واقع اليورو و الدولار: شهد عام 2003 ف انخفاض في مستوى سعر صرف الدولار مقابل اليورو، حيث ارتفع سعر اليورو 84 سنناً في يوليو 2001 ف إلى أكثر من 1.2 دولار في الأسبوع الأول من ديسمبر 2000 ف، وهو ما يعني ارتفاع سعر اليورو إزاء الدولار بنسبة قدرها 44% ، أو ما يعني انخفاض سعر الدولار إزاء اليورو بنسبة قدرها 31% (3). أيضاً تراجع الدولار إلى أدنى مستوى له مقابل الإسترليني في السنوات الخمس الماضية، ومقابل الين الياباني في الثلاث سنوات الماضية و باستمرار هذا التراجع لأسعار صرف الدولار مقابل اليورو، فإن الناتج المحلي لمنطقة اليورو الذي بلغ في عام 2001 ف حوالي 60% من الناتج المحلي الأمريكي سوف يرتفع إلى حوالي 80% من الناتج المحلي الأمريكي(4).

في بداية الربع الثالث من عام 2003 ف حقق الناتج المحلي الأمريكي معدل نمو بنسبة 3.5% تقريباً مقابل 0.3% في منطقة اليورو، و 2.3% في اليابان(5)، هذا يعني أن النمو في الاقتصاد الأمريكي كان من الواجب أن يؤدي إلى ارتفاع في الدولار وليس إلى خفضه، وهذا ما حدث فعلاً خلال فترة التسعينيات، لكن في واقع الحال فإن نمو الطلب المحلي في الولايات المتحدة بمعدلات أعلى من معدلات النمو في الدول الرئيسية التي تتعامل معها؛

(1) محمد أيوب غالب ، عبد الحميد الأخضرى شبكة نائل، اليورو الواقع والتحديات ، مرجع سابق ذكره.

(2) المرجع السابق مباشرة.

(3) إخوان أون لاين، ماذا يعني انخفاض الدولار أمام اليورو؟ أنظر في ذلك:

<http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ID=4121&SectionID=497>, 2004/01/15

(4) المرجع السابق مباشرة.

(5) المرجع السابق مباشرة.



بسبب زيادة الاستهلاك العائلي الناجم عن زيادة اقتراض القطاع العائلي؛ أدى إلى زيادة حجم الواردات في الولايات المتحدة، وهو ما أثر بشكل نسبي في زيادة العجز المالي في ميزان العمليات الجارية (ميزان المدفوعات)، وهو ما أدى بدوره إلى تراجع أكبر في قيمة الدولار.

بالإضافة لما سبق فإن هناك عدة أسباب أخرى أدت إلى انخفاض قيمة الدولار، منها تفضيل المستثمرون الأجانب منذ سنوات قليلة ماضية لشرائهم أصول مقيدة بقيمة الدولار، ولكن هذا التفضيل تراجع في الوقت الحالي، وظهر هذا التراجع في الربع الثالث من عام 2003، حيث قام المستثمرون الأجانب ببيع أسهمهم الأمريكية بأكثر من قيمة شرائها، وصارت الولايات المتحدة تعتمد على أن تقوم الحكومات الأخرى بشراء سندات أذن الخزنة الأمريكية، وانخفض حاليًا صافي تدفقات رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة إلى أدنى مستوى له منذ خمس سنوات.

وإذا كانت هناك أسباب أدت إلى تراجع قيمة الدولار في الأجلين القصير والمتوسط- مثل زيادة العجز في ميزان العمليات الجارية في ميزان المدفوعات الأمريكي، وانخفاض صافي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الولايات المتحدة، وكذلك زيادة العجز في الموازنة العامة الفيدرالية، والعلاقات التبادلية التأثير من تغير أسعار الصرف وتغير أسعار الفائدة وعوامل أخرى- إلا أن هناك عوامل أخرى لها الأثر الأكبر على قيم العملات خاصة الدولار في الأجل الطويل- ألا وهي التطورات الهيكلية في الاقتصاد العالمي⁽¹⁾.

مما تقدم يتبين بأن الوضع الاقتصادي الأمريكي غير طبيعي أثر على العملة الأمريكية؛ ويرجع السبب الرئيس وراء ذلك لسياساتها الخارجية، مثل ضرب أفغانستان وضرب العراق، والإنفاق بنسبة كبيرة على أجهزة الاستخبارات، وكذلك إنشاء العديد من الأجهزة الأمنية والإنفاق على جيوشها بالخارج. كافة ما ذكر أرهق الموازنة الأمريكية فكان له الأثر على العملة التي انخفضت أمام اليورو وسائر العملات الأخرى.

1-4 اليورو والاقتصاد العربي: تعد الاقتصاديات العربية من أكثر اقتصاديات العالم تأثراً بحالة الاقتصاد الدولي نتيجة علاقاتها الواسعة النطاق معه، والمترتبة أساساً على اعتماد عدد مهم من البلدان العربية على تصدير النفط والغاز، أو على تصدير الخدمات السياحية وخدمات قوة العمل. وقد بلغ الميل المتوسط للتجارة الخارجية (نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي) في الدول العربية نحو 50.6 % عام 1999 (2)، في حين أنه بلغ 19.5 % في الولايات المتحدة ونحو 16.4 % في اليابان ونحو 33.1 % في الصين في العام نفسه.

1.4.1 واقع الاقتصاد العربي: وللوقوف على تأثير اليورو على اقتصاديات الدول العربية سنحاول أولاً عرض بعض المؤشرات التي نسعى من خلالها تشخيص واقع الاقتصاد العربي الحالي: (3)

- يتوزع سكان الوطن العربي البالغ عددهم بحسب إحصائية عام 2000م بحوالي 291 مليون نسمة بين قارتي آسيا وأفريقيا يعيشون على مساحة 13.487 مليون كم مربع 4% منها تقريباً مساحات صالحة للزراعة وتمتد السواحل العربية وتشمل محيطات وبحور وخليجان نحو 22828 كم.
- يصل إجمالي الناتج القومي العربي نحو 1195 مليار دولار ومجموع القوى العاملة في البلاد العربية 82.50 مليوناً أي بنسبة 28% تقريباً من مجموع السكان.
- تعتمد صادرات الوطن العربي بشكل أساس على النفط الذي يمثل 60% من الإنتاج النفطي العالمي إضافة إلى الغاز الطبيعي والمنتجات البتروكيميائية.
- تعتبر الزراعة الحرفة الاقتصادية الرئيسة في العالم العربي حيث تنتج البلاد العربية عدة محاصيل بمعدل قومي قدره 79.6 بليون دولار.

(1) المرجع السابق مباشرة.

(2) أحمد السيد النجار، في ظلال عاصفة سبتمبر... اقتصادات مصر والعرب والعالم، أنظر في ذلك:

<http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/SB1K11.HTM>

(3) الأهرام، أرقام وإحصاءات تعكس وضعاً اقتصادياً ناتج عن وجود خلل ما في العلاقات الاقتصادية العربية

<http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/SB1K11.HTM>

- أن الاستثمار المتبادل بين الأقطار العربية يمثل البداية الممكنة والمنطقية للبدء في بناء التكامل الكبير انطلاقاً من التكامل الاقتصادي إلا أن الأرقام والإحصائيات لحجم راس المال العربي داخل الوطن العربي مازال متواضعا ودون المستوى الطبيعي على أقل تقدير، وفي تقرير لصندوق النقد العربي بلغت التجارة البينية بين الدول العربية نسبة 8.67% من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية لعام 2001م، والتبادل التجاري العربي البيني بشكل عام لا يزيد في أحسن حالاته عن 11% من مجموع التبادل العربي العالمي.

ونظراً لصعوبة تحديد حجم الأموال العربية في الخارج بسبب تعدد أشكال ومناطق الاستثمارات العربية إضافة إلى السرية الكاملة التي تحيط بكثير من الحسابات البنكية الخاصة تفاوتت التقديرات المعلنة عن حجم الثروات العربية في الخارج حيث نشرت تقارير مالية واقتصادية ومن مصادر مختلفة وأرقام متفاوتة تقدر ما بين (800-2400) مليار دولار بعضها استثمارات مباشرة وبعضها ودائع وأموال مهاجرة أغلبها من منطقة الخليج وبسبب مخاوف أصحابها من تداعيات أحداث 11 سبتمبر تم تحويل ما يقارب 400 مليار دولار إلى فرنسا (بينما عادت 3.5 مليار دولار تقريباً إلى السعودية و2 مليار دولار إلى الإمارات العربية ولفنس السبب، في المقابل لا تتجاوز الاستثمارات العربية البينية حدود 3 مليار دولار.

2.4.1 جوانب التأثير على الاقتصاديات العربية:

- **أثر اليورو على التجارة العربية :** مع بداية دول الاتحاد الأوروبي في تسعير صادراتها باليورو بدلاً من العملات الأوروبية الوطنية، سيكون من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة طلب الدول العربية على اليورو كمقابل لثمن وارداتها من الاتحاد الأوروبي، ومن المتوقع أيضاً أن تقوم الدول العربية أيضاً بتسعير صادراتها إلى دول الاتحاد الأوروبي باستخدام اليورو كعملة بديلة عن اليورو في إتمام المعاملات التجارية، وذلك لمقابلة حاجاتها من اليورو مثلما فعلت السعودية والعراق وليبيا وبعض الشركات في مصر وخاصة الشركات التي تصدر الغزل للدول الأوروبية (1). من المتوقع إضافة لما سبق، أن يزيد حجم التجارة العربية مع الاتحاد الأوروبي بسبب تحسن شروط تجارة السلع والخدمات ذات المنشأ الأوروبي قياساً بالسلع والخدمات ذات المنشأ الأمريكي، ولكن هذا لا يمنع أن السلع العربية باستثناء النفط الخام سوف تقل قدرتها على منافسة السلع الأوروبية المثيلة بسبب انخفاض تكاليف إنتاج الأخيرة في ظل استخدام اليورو وإلغاء تكاليف تحويل العملة بين الدول الأوروبية، وربما يدفع ذلك بعض المنتجين العرب إلى الاستثمار في الاتحاد الأوروبي للاستفادة من ارتفاع العائد على الاستثمار في دول الاتحاد بسبب زيادة الكفاءة الإنتاجية، وإن كان ذلك يرتبط في الوقت نفسه بالقوانين التي تنظم الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الاتحاد الأوروبي، ومن الملاحظ أن انخفاض قيمة اليورو أمام الدولار الأمريكي سيؤدي إلى انخفاض حصيلة الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي، ويشجع على الاستيراد من الاتحاد الأوروبي، بسبب انخفاض تكلفة الواردات منه مقارنة بالواردات من أمريكا، وهو ما يؤدي إلى زيادة التجارة العربية الأوروبية وخاصة في جانب الواردات العربية.

- **أثر اليورو على المصارف العربية وحركة رأس المال:** اتجهت البعض من الدول العربية منذ عدة سنوات إلى زيادة استثماراتها في دول الاتحاد الأوروبي، وذلك من نتيجة عن ارتفاع أسعار النفط، وكانت المصارف العربية إحدى وسائل هذه الاستثمارات في الاتحاد الأوروبي، حيث حدث توسع سريع في المصارف العربية المقامة في دول الاتحاد الأوروبي، كما تم إقامة مصارف عربية أوروبية مشتركة، حيث يوجد بالاتحاد الأوروبي ما يزيد على 125 مصرفاً عربياً منها 80 مصرفاً في لندن، وقد أدى هذا التواجد المصرفي العربي في دول الاتحاد الأوروبي إلى زيادة درجة التشابك الاقتصادي بين الطرفين، وجعل القطاع المصرفي العربي أكثر عرضة للتأثر بأي تطور في الاتحاد الأوروبي وخاصة بالنسبة لليورو (2).

(1) مغاوري شلبي ، العرب واليورو: فوائد اقتصادية وآثار متوقعة ، انظر في ذلك:

<http://www.islamonline.net/Arabic/economics/article5.shtml>

(2) مغاوري شلبي ، المرجع السابق مباشرة.

وفي ظل استخدام اليورو زادت احتمالات تأثر المصارف العربية، وسوف يكون تأثر البنوك العربية صغيرة الحجم أكثر من غيرها بسبب عدم قدرتها على تحمل تكاليف التكنولوجيا الجديدة اللازمة للتعامل مع المستجدات التي تنجم عن استخدام اليورو. ومن جهة أخرى بدأت معظم البنوك المركزية العربية تتجه إلى الاحتفاظ باحتياطات من اليورو؛ و التحول نحو الأدوات المقومة باليورو بدلا من الدولار تجنباً لأي خسائر محتملة لتراجع العملة الأمريكية وذلك لأن البلدان العربية تتحمل تكاليف تسوية المعاملات بينها من جهة، وبين المصارف الأوروبيين من جهة أخرى، ومن ثم سيكون هناك زيادة في الطلب على اليورو لتسوية المعاملات العربية الأوروبية بمرور الوقت، واتجهت الدول العربية لاستخدام اليورو ضمن سلة العملات التي تتعامل بها، وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البنوك العربية بسبب التغير في أسعار الصرف بين العملات المختلفة وبين الدولار كونه العملة المناظرة لكافة العملات التي تعتمدها الدول العربية لتسوية معظم المعاملات البنكية و العالمية.

إن عدة بنوك بدأت فعلياً في الآونة الأخيرة بتتويع استثماراتها لتشمل اليورو والين والجنيه الإسترليني. وقد توقعت مصادر مصرفية عربية(1) أن يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار مقابل اليورو والين إلى تغييرات في تركيبة الاستثمارات المالية الخارجية للبنوك الوطنية باتجاه التحول نحو الأدوات المالية الدولية المقومة باليورو بدلا من الدولار لتفادي مزيد من تراجع عوائدها المالية من الاستثمارات الخارجية نتيجة انخفاض الدولار.

أكد "شير الكحلوت" (2) على تأثر الاقتصاد بشكل عام نتيجة عن انخفاض الدولار أمام اليورو إضافة للعملات الأخرى العالمية معتبراً أن ذلك يؤدي إلى ضغوط تضخمية في الأسعار مما يجعلها تتجه للارتفاع خاصة بالنسبة للمواد المستوردة، وذلك لأن الجزء الكبير من الواردات إلى الدول العربية من الدول التي تتعامل بعملات غير الدولار كمنطقة الين ومنطقة اليورو. وفسر حدوث ظاهرة ما يسمى بالتضخم المستورد جراء ارتفاع قيمة الواردات من الدول الأوروبية واليابان التي تستحوذ على سوق واسع وكبير في الوطن العربي. كما أشار إلى أنه و مما لا شك فيه بأن تداعيات انخفاض الدولار ستلقي بظلالها على البنوك والشركات والأفراد نتيجة لانخفاض العوائد وقيمة المدخرات للأفراد المقومة بالدولار وبشكل أشمل مدخرات الدولة والبنوك أيضاً، وذلك لان البنوك التي تستثمر في سندات الخزنة الأمريكية ستخفض أرباحها وهذا ما سيؤثر على انخفاض الدولار ويؤثر على القيمة الفعلية للعملات العربية . ولم يستبعد الكحلوت أن تعاد هيكله وتوجيه محافظ البنوك المحلية بالدول العربية إلى تعديل وضعي إلى اليورو بدلا من الدولار أو الاتجاه لسلة عملات وقال انه طالما الدولة تربط عملاتها بالدولار فان استثمارات الفرد لن تتأثر بشكل كبير ولكن هناك البعض الذي سيلجأ للاستفادة من فرصة الدفع بالتحويل إلى اليورو ولكنه حذر من خطورة ممارسة البيع والشراء حسب الطرق المؤقتة وقال لا بد من رصد التوقعات المستقبلية عند اتخاذ أي قرار.

أما فيما يخص حركة تأثر رؤوس الأموال العربية باتجاه الاتحاد الأوروبي تتمثل في الاستثمارات العربية التي تسعى للاستفادة من مزايا السوق الأوروبية الموحدة التي تنعدم فيها تكاليف التحويل بين العملات وتزيد فيها الكفاءة الإنتاجية، والعائد على الاستثمارات(3)، وسوف تتحرك هذه الأموال من الدول العربية التي لديها فوائض مالية مثل دول الخليج العربية، مما يؤثر على نصيب الدول العربية الأخرى المستقبلية لرؤوس الأموال العربية. في ذات الوقت و بالمقابل هناك تراجعاً في حركة رؤوس الأموال الأوروبية باتجاه العالم العربي، وذلك ناجم عن المزايا التي يخلقها اليورو للاستثمارات داخل الاتحاد الأوروبي، أيضاً هناك احتمال لتراجع القروض والمنح والمعونات التي تقدم للدول العربية؛ وذلك لأن حرص الدول الأوروبية على استقرار اليورو سوف يحتم عليها تقديم المساعدة والعون لأي دولة عضو يصادفها أي مشاكل أو معوقات، وذلك حتى لا تمتد آثار ذلك إلى بقية الدول الأعضاء ويؤثر على استقرار اليورو، والمتوقع أن يكون ذلك على حساب حركة رأس المال إلى خارج الاتحاد الأوروبي ومنها الدول العربية سواء في صورة قروض أم منح أم معونات.

(1) شبكة الوطن، البنوك كيف تواجه انخفاض الدولار؟ .

<http://www.wattan.net/economics/article2>

(2) المرجع السابق مباشرة.

(3) مغاوري شلبي ، العرب واليورو: فوائد اقتصادية وآثار متوقعة ، مرجع سبق ذكره.



- أثر اليورو على حركة العمالة العربية: من أهم المشاكل التي تواجه الاتحاد الأوروبي مشكلة البطالة، ولذلك من المتوقع أن تكون السياسات النقدية والمالية التي يتبناها البنك المركزي الأوروبي أو التي تتبعها الحكومات الوطنية متأثرة بهذه المشكلة ، إن وجود عملة أوروبية موحدة سيشجع على زيادة حركة العمالة بين الدول الأعضاء، وهذا ما يؤدي إلى مطالبة العمالة في العديد من الدول الأعضاء بالمساواة في الأجور مع العمال في الدول الأخرى الأعضاء باليورو وهو ما سوف يثير العلاقة بين الأجور والإنتاجية في الدول الأعضاء، ويؤدي إلى تنشيط النقابات والمؤسسات العمالية و المنظمات غير الحكومية سوف تنشط للمطالبة بتحقيق مكتسبات عمالها(1).

ومن ثم فإن هذه الإجراءات سوف تؤثر على حركة العمالة العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي، حيث ستتقلص هذه الحركة، إلى جانب ذلك سوف تعاني العمالة العربية في هذه الدول من بعض الإجراءات التي ستحد من حركتها خاصة العمالة غير القانونية، وسوف تكون أكثر الدول العربية تضرراً من هذه الإجراءات دول المغرب العربي؛ لأن العمالة من هذه الدول تشكل نسبة كبيرة من إجمالي العمالة العربية في الاتحاد الأوروبي، ولذلك لا بد من إعادة طرح قضية حركة وحقوق العمالة العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي من خلال مفاوضات اتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية(2).

- أثر اليورو على تجارة النفط العربي : القيمة الحقيقية لسعر برميل النفط العربي تتأثر بعاملين هما: معدلات التضخم في الدول المستوردة للنفط العربي، وتغير سعر صرف عملات هذه الدول المستوردة مقابل الدولار الأمريكي.

إن المنتبغ لأخبار النفط يستغرب من عدم شكوى الأوروبيين من ارتفاع أسعار النفط على الرغم من أنهم تظاهروا وشلوا حركة بعض العواصم الأوروبية عام 2000 عندما وصلت أسعار النفط إلى مستويات أقل من المستويات الحالية، السبب يكمن في ارتفاع سعر صرف اليورو في حدود 40 في المائة مقابل الدولار منذ تلك الفترة (3). وبما أن النفط يباع ويشترى بالدولار فإن أسعار النفط أصبحت أقل من قبل بالنسبة للأوروبيين رغم ارتفاع أسعار النفط، ففي الوقت الذي وصلت فيه أسعار النفط "الجارية" إلى مستويات قياسية خلال الأيام الماضية لم تتجاوز أسعار النفط باليورو 34 يورو للبرميل، وهذا السعر أقل من سعر البرميل باليورو عام 2000 ويذكر أن أسعار النفط لم تتجاوز حاجز 30 يورو للبرميل إلا في الأشهر الأخيرة لسنة 2004 فقط. وقد بدأت أوروبا بالاحتجاج أخيراً على ارتفاع أسعار النفط خاصة في اجتماع السبعة الكبار لأن أسعار النفط وصلت خلال الأسبوعين الماضيين إلى مستوى قريب من المستوى الذي أدى إلى المظاهرات في العواصم الأوروبية عام 2000، وهذا ما يفسر قيام بعد أعضاء "أوبك" بالإعلان عن رغبتهم في زيادة الإنتاج بما لا يقل عن 1.5 مليون برميل يومياً.

ويجب التأكيد على أن انخفاض القيمة الحقيقية لبرميل النفط العربي الحالي لا يرجع إلى استخدام الدولار كعملة لتسوية التعاملات في النفط، ولكن في حقيقة الأمر يرجع إلى ظروف العرض والطلب في السوق العالمي للنفط؛ وذلك لأن التقلبات في أسعار النفط الاسمية أكثر بكثير من تقلب أسعار صرف العملات المختلفة مقابل الدولار ومنها اليورو(4).

لم تتحمس الدول العربية للتحويل إلى اليورو لاستخدامه كعملة لتسوية التعاملات في سوق النفط؛ لأن الدول العربية المنتجة للنفط لديها إيمان قوي بأن استخدام الدولار في هذا المجال سيستمر، وقد يكون لفترة طويلة خاصة بالنسبة للدول العربية في الخليج وذلك؛ لأن القاسم الأكبر من وارداتها يتم تسويته بالدولار، وبالتالي فإن هذه الدول ليست في عجلة من أمرها للتحويل إلى اليورو لتسوية تعاملات النفط، وذلك حتى يظهر اليورو استقراراً وثباتاً في السوق العالمي بعد التقلبات الأخيرة في قيمته أمام الدولار، ولكن من الوارد أن تلجأ

(1) محمد أيوب عالب ، عبد الحميد الأخضرى، شبكة نائل، مرجع سبق ذكره.

(2) مغاوري شلبي ، العرب واليورو: فوائد اقتصادية وآثار متوقعة، مرجع سبق ذكره.

(3) المال و الاقتصاد، لماذا لم يتأثر النمو الاقتصادي في الدول الصناعية بارتفاع أسعار النفط ؟، انظر في ذلك:

http://www.arriyadh.com/Economic/Articles/41.doc_cvt.asp.

(4) مغاوري شلبي ، العرب واليورو: فوائد اقتصادية وآثار متوقعة، مرجع سبق ذكره.

بعض الدول العربية وغير العربية المصدرة للنفط مثل ليبيا والجزائر ونيجيريا والنرويج إلى طلب اليورو كعملة لتسوية تعاملاتها النفطية مع دول الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾؛ وذلك لأنها تستورد من أوروبا معظم وارداتها، ويكون ذلك أكثر احتمالاً في حالة تسعير الدول الأوروبية للواردات العربية منها باليورو، وفي هذه الحالة تكون الدول العربية في حاجة إلى اليورو لتسوية قيمة وارداتها من دول الاتحاد الأوروبي.

1-5 أثر اليورو على الاقتصاد الليبي:

1.5.1 أهم المؤشرات الاقتصادية و النقدية الرئيسية في الجماهيرية : الإطار العام للاقتصاد الليبي قد سجل خلال السنوات من 1999 (بداية العمل باليورو) إلى 2000 مرحلة ركود وذلك بسبب استمرار وبشكل نسبي، الصعوبات المترتبة عن عقوبات الأمم المتحدة، المعلقة منذ شهر أبريل (الطير) 1999. ولكن من نهاية سنة 2000 إلى الأشهر الأولى لسنة 2001 قد سجل تغيراً نسبياً في توجهات السوق الناجم كذلك عن ارتفاع مستوى سعر النفط، والذي يمثل المنبع الرئيس لدخل الدولة (95% من أجمالي الصادرات الليبية و 60-65% من الدخل العام)⁽²⁾.

جدول (1) مؤشرات اقتصادية و نقدية في ليبيا

مليون دينار (ما لم ينص على غير ذلك)

البيان	الكمية أو القيمة
السكان (بالآلاف) عام (2003)	5826.6 نسمة
<u>الحسابات القومية (2003)</u>	
- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	28006.6
- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (أسعار عام 1997)	15736.0
سعر صرف الدينار (لكل دولار)	1.32 دولار
<u>المالية العامة عام (2003) *</u>	
الإيرادات ومنها:	8040.2
إيراد النفط	3929.0
المصروفات	7246.2
<u>ميزان المدفوعات عام (2003)</u>	
الصادرات ومنها:	15599.0
النفط	14674.9
الواردات	7611.0
الميزان التجاري	7988.0
الحساب الجاري	5973.0
الحساب الرأسمالي و المالي	160.0-
الوضع العام لميزان المدفوعات	4074.0

* بيانات أولية

المصدر : مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية ، المجلد 44، الربع الثاني، 2004 ف .

كما يلاحظ تطور لعدد من النشاطات التجارية وذلك بفضل إعادة انفتاح تجاري ملموس وواضح في القطاع الخاص. أما فيما يخص القطاع الصناعي العام فقد استمر وبشكل عام في مواجهة بعض الصعوبات الواضحة، وسبب ذلك، بشكل خاص، في التقليل من تخصيص العملات لمواجهة تكاليف شراء المواد الأولية وقطع الغيار. أما قطاع البنية التحتية، فقد عانى في السنوات الأخيرة نتيجة للركود الاقتصادي تباطؤاً شديداً.

(1) المرجع السابق مباشرة.

(2) الهيئة الإيطالية للتجارة الخارجية



أما أهم الموردين إلى ليبيا في سنة 2003 فهم: إيطاليا، والتي تُقدر، بحوالي 1.990 مليار ليرة من الصادرات، 24.5% من الواردات الليبية، تاليها ألمانيا (9.9%)، ثم المملكة المتحدة (7.9%) ثم فرنسا (7.5%)، ثم تونس (6.5%)، ثم كوريا الجنوبية (6.5%). أن إيطاليا تتربع على قائمة ترتيب الدول الموردة من ليبيا، والتي تستورد بوقع 12.362 مليار ليرة (41% من الواردات الليبية) تليها ألمانيا (20.3%)، ثم أسبانيا (14.2%)، فرنسا (5.7%)، ثم تركيا (4.2%).

متوسط سعر الصرف الدينار الليبي مقابل الدولار

جدول (2) يوضح سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993
1.31	1.30	1.21	0.64	0.54	0.46	0.45	0.38	0.36	0.35	0.36	0.32

المصدر : مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية ، المجلد 44، الربع الثاني، 2004 ف .

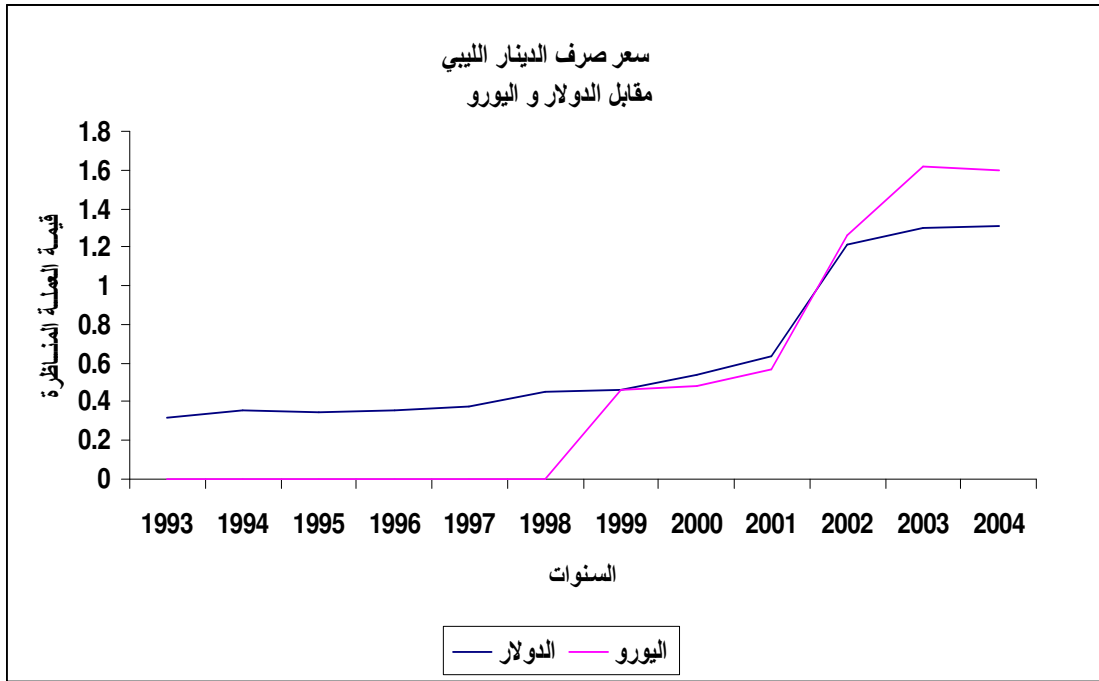
لقد واجه الدولار في السنتين الأخيرتين إعادة للتقييم بمعدل الـ 20% لقيّمته مقابل الدينار. حيث كان هناك انتشار كبير لسعر صرف موازي وغير رسمي والذي جعل العملة الأمريكية في انخفاض مستمر لقيمتها، والتي تقيم الآن بحوالي 1.30 دينار ليبي. في المقابل ومنذ منتصف سنة 1999، هناك بعض العمليات المحددة للصرف، ولأسباب تجارية، قد تم التصريح لصرف رسمي مغاير للصرف الرئيسي والذي لا يتغير كثيراً عن الصرف الموازي.

- متوسط سعر الصرف الدينار الليبي مقابل اليورو

جدول (3) يوضح سعر صرف الدينار الليبي مقابل اليورو

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993
1.60	1.62	1.26	0.57	0.48	0.46	-	-	-	-	-	-

المصدر : مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية ، المجلد 44، الربع الثاني، 2004 ف .



شكل (1) سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار و اليورو

- الإيرادات النفطية خلال الفترة من 1998 إلى 2003*

جدول (4) يوضح الإيرادات النفطية خلال الفترة (مليون دينار)

2003*	2002	2001	2000	1999	1998
3929.0	6551.0	3603.0	2203.0	3444.4	2551.0

المصدر : أمانة المالية ، مجلس التخطيط العام
* بيانات أولية.

- التجارة الخارجية (مليون دينار)

جدول (5) يوضح الصادرات و الواردات و الميزان التجاري خلال الفترة

السنة	الصادرات و المعاد تصدير	الواردات	الميزان التجاري
1990	3744.9	1510.9	2234.0
1991	3153.7	1505.5	1648.2
1992	3038.8	1422.1	1616.7
1993	2477.6	1711.3	766.3



1629.3	1487.9	3117.2	1994
1493.6	1728.5	3222.1	1995
1663.9	1914.8	3578.7	1996
1317.0	2138.6	3455.6	1997
170.3	2203.8	2374.1	1998
1753.6	1928.6	3682.2	1999
3310.1	1911.4	5221.5	2000
2733.6	2660.4	5394.0	2001
4591.3	5585.7	10177.0	2002
9208.7	5597.9	14806.6	2003

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات و التوثيق.

- إنتاج وصادرات نفط الخام خلال الفترة من 1999 إلى 2003

جدول (6) يوضح إنتاج و صادرات النفط الخام خلال الفترة (ملايين البراميل)

الصادرات (المتوسط اليومي)					الإنتاج (المتوسط اليومي)				
2003	2002	2001	2000	1999	2003	2002	2001	2000	1999
1.2	0.9	1.1	1.0	1.1	1.5	1.2	1.4	1.4	1.4

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط.

- إنتاج وصادرات الغاز و البتروكيماويات خلال الفترة من 1999 إلى 2003

- احتياطي النفط والغاز

يقدر احتياطي النفط والغاز بحوالي 45 مليار برميل و الغاز 1.300 مليار متر مكعب، كذلك هناك تسجيل لاستثمارات مهمة في مجال البحوث، حيث نجم عنه نتائج جيدة. ومن الممكن أن تزداد هذه التقديرات.



جدول (6) يوضح إنتاج و صادرات الغاز و البتر وكيمياويات
الخام خلال الفترة

الغاز المنتج (مليار قدم 3)				
2003	2002	2001	2000	1999
493.4	464.3	486.2	490.2	482.5
الصادرات البتر وكيمياوية (ألف طن متري)				
2003	2002	2001	2000	1999
659.0	715.3	591.6	673.7	694.8
196.3	151.6	131.6	141.3	168.9
755.0	717.5	740.4	814.1	781.3
140.0	91.4	146.0	195.1	144.4
167.9	106.5	153.0	194.8	129.8
83.9	36.9	100.5	144.5	86.3

الميثانول

الأمونيا

اليوريا

الأثلين

البروبلين

خليط رباعي
الكربون

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط.

جدول (7) يوضح تحليل أثر سعر صرف اليورو على التعاملات المصرفية الليبية:

السنوات	الصادرات د.ل	الواردات د.ل	سعر الصرف	الصادرات بالدولار	الواردات بالدولار	الميزان التجاري بالدولار
1999	3682.2	1928.6	0.46	8004.8	4192.6	3812.2
2000	5221.5	1911.4	0.54	9669.4	3539.6	6129.8
2001	5394	2660.4	0.64	8428.1	4156.9	4271.3
2002	10177	5585.7	1.21	8410.7	4616.3	3794.5
2003	14807	5597.9	1.3	11389.7	4306.1	7083.6

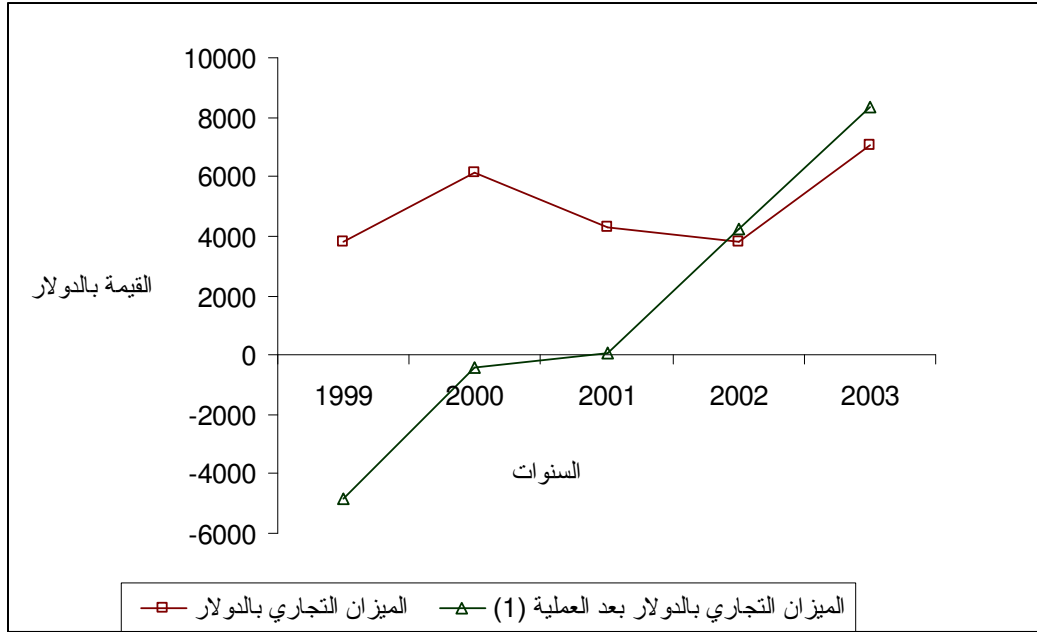
وعند التعامل مع الدول الأوروبية المتعاملة مع اليورو مثلاً فرنسا سيتم أولاً التحويل لليورو

تم العملة المناظرة المعتمدة في التبادل التجاري في الدول العربية و هي الدولار

جدول (8) يوضح تحليل أثر سعر صرف اليورو في التعاملات التجارية بين ليبيا و أحد دول الإتحاد (بفرض أن الواردات معظمها من فرنسا)

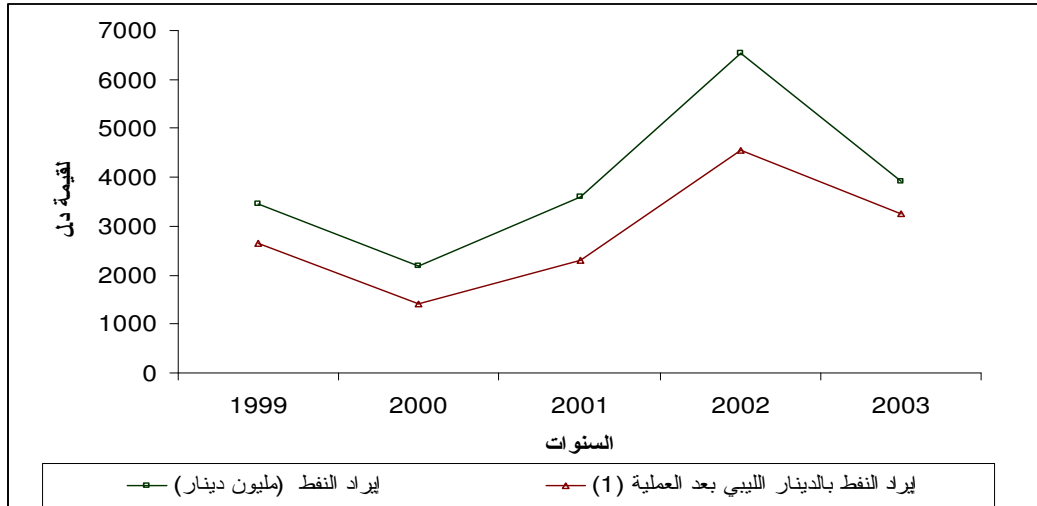
السنوات	الواردات د.ل	سعر صرف الدينار مقابل 10 فرنك فرنسي	سعر الصرف اليورو	الصادرات بالدولار	الواردات بالفرنك	الواردات باليورو مقومة من قبل فرنسا	الواردات بالدولار بعد تقويمها باليورو(1)	الميزان التجاري بالدولار بعد العملية (1)
1999	1928.6	0.71	0.46	8004.8	2716.34	5905.08267	12837.13624	-4832.4
2000	1911.4	0.73	0.48	9669.4	2618.36	5454.908676	10101.68273	-432.2
2001	2660.4	0.87	0.57	8428.1	3057.93	5364.791289	8382.486388	45.6
2002	5585.7	0.88	1.26	8410.7	6347.39	5037.608225	4163.312583	4247.4
2003	5597.9	0.87	1.62	11389.7	6434.37	3971.831985	3055.255373	8334.4

و تحليل الجدولين السابقين يُشير إلى أن ما تم تحقيقه (إذا ما فترضنا أن الواردات كانت من فرنسا) من فائض في ميزان المدفوعات هو في الحقيقة عجز في بعض السنوات و منخفض في بعض السنوات الأخرى إذا ما تم تقويمه باليورو مسبقاً تم من بعد ذلك يتم تقويمها بالدولار.



شكل (2)
 الميزان التجاري لليبيا مقوم باليورو مسبقاً تم بالدولار

3.5.1 جدول (8) يوضح أثر سعر صرف اليورو مقابل الدولار على الإيرادات النفطية الليبية:
 وتحليل البيانات الواردة بالجدول (8) يُشير إلى أنه إذا ما ازداد معدل انخفاض سعر صرف الدولار مقابل اليورو ولم يتم اعتماد اليورو كعملة إضافية في سلة العملات التي يتم التداول بها في التبادلات للتجارة الخارجية سواء عند التصدير أو الاستيراد ، عندها سيكون الإيراد المتحصل عليه من عمليات التصدير في الواقع مقوم بقيمة أعلى من قيمته الحقيقية، كما تم توضيحه في الجدول السابق.



شكل (3)

يوضح أثر سعر صرف اليورو مقابل الدولار على الإيرادات النفطية الليبية

6-1 النتائج و التوصيات:

بناء على العرض و التحليل السابق للبيانات المتعلقة بالاقتصاد الليبي تم التوصل إلى النتائج و التوصيات التالية:

- يتبين من التحليل السابق بأنه من المهم دراسة تنويع سلة العملات التي تتعامل بها المصارف الليبية و الاهتمام أكثر بدراسة جوانب ربط العملة الليبية باليورو ، كون أن ليبيا من الدول التي ترتبط بعلاقات اقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبي. كما يجدر الإشارة إلى أن التعامل باليورو سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الليبية المصدرة و ذلك نتيجة انخفاض تكلفة المعاملات الخارجية سواء كانت التجارية منها أو المالية.
- إن الفترة التي تعامل الاقتصاد الليبي فيها مع العملة الأوربية "اليورو" كانت قصيرة نوعاً ما وذلك نتيجة للحصار الاقتصادي المفروض على ليبيا ، لهذا يستوجب إتاحة الفرصة لدراسة ثبات هذه العملة خلال الفترات الزمنية القادمة ورصد مجمل التغيرات التي تحدثها في الاقتصاد العالمي و العربي و تحليل كافة المؤشرات المتعلقة بها للوقوف على القرار المناسب للتعامل مع هذه العملة.
- كما سبق الإشارة فإن مجمل الصادرات لليبيا تتمثل في المنتجات النفطية (95%) المقومة بالدولار ، عليه نوصي بتقفي حركة العملة الأوربية الموحدة في السوق العالمية لتجارة النفط و تتبع حركة سعر صرف اليورو مقابل الدولار للتنبؤ من خلالها بمدى تأثير بيع الصادرات النفطية الليبية باليورو على الاقتصاد المحلي.

قائمة بالمراجع

أولا : المقالات و الدوريات من شبكة الانترنت

- 1- إخوان أون لاين، ماذا يعني انخفاض الدولار أمام اليورو؟
<http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ID=4121&SectionID=497>,
2004/01/15
- 2- أحمد السيد النجار، في ظلال عاصفة سبتمبر ... اقتصاديات مصر والعرب والعالم
<http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/SB1K11.HTM>
- 3- الأهرام، أرقام وإحصاءات تعكس وضعاً اقتصادياً ناتج عن وجود خلل ما في العلاقات الاقتصادية العربية
<http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/SB1K11.HTM>
- 4- توفيق المرياياتي، اليورو العملة الأوروبية الموحدة وأثارها على الاقتصاد الأوروبي والاقتصاديات العربية - أثر اليورو على أداء الاقتصاد الأوروبي
http://www.us.moheet.com/asp/show_f2.asp?do=12222386.
- 5- محمد أيوب غالب، عبد الحميد الأخضر، شبكة نائل، اليورو الواقع و التحديات، انظر في ذلك:
<http://www.neyl.free.fr/research/euro/>
- 6- مغاوري شلبي، اليورو 2002 : اليورو ... من الفكرة الى جيوب الأوروبيين
<http://www.islamonline.net/arabic/economics/2001/12/articales.shtml>.
- 7- مغاوري شلبي، العرب واليورو: فوائد اقتصادية وأثار متوقعة، انظر في ذلك:
<http://www.islamonline.net/Arabic/economics/article5.shtml>
- شبكة الوطن، البنوك كيف تواجه انخفاض الدولار؟،
<http://www.wattan.net/economics/article2>
- 8- المال و الاقتصاد، لماذا لم يتأثر النمو الاقتصادي في الدول الصناعية بارتفاع أسعار النفط؟، انظر في ذلك:
http://www.arriyadh.com/Economic/Articles/41.doc_cvt.asp.

ثانيا : التقارير و الإحصائيات

- 1- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 44، الربع الثاني، 2004 ف.
- 2- تقرير أمانة المالية، مجلس التخطيط العام لسنة 2003 ف.
- 3- إحصائيات الهيئة الوطنية للمعلومات و التوثيق لسنة 2003 ف
- 4- تقرير المؤسسة الوطنية للنفط لسنة 2003 ف